قياس ممارسات إدارة الارباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس

من إعداد:

أ. د. هوام جمعة
جامعة باجي مختار–عنابة–

أ. فداوي أمينة
جامعة باجي مختار–عنابة–

أ. بوسنة حمزة
جامعة فرحات عباس–سطيف–

الملخص:

يمكن للمحاسب الممارس بخبرته تقديم رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة و الذي يمكن كشفه أحيانا ، وأحيانا أخرى لا يمكن كشفه إلا عند انهيار المنشأة ، إنها ممارسات ادارة الارباح و تعد من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية و دون خرق القواعد و المبادئ المحاسبية ، و عند تسليط الضوء أكثر نجد أنّ الشركات المسعرة في البورصة الأكثر لجوءًا لمثل تلك الممارسات لأنّه لابد لها أن تظهر بصورة المؤسسة الجيّدة ذات الأرباح الوفيرة ليتم قبولها في البورصة ، من هنا ارتأينا من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على ممارسات ادارة الارباح ، أساليبها و نحاول قياس مدى ممارستها في الشركات المدرجة في بورصة باريس.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية.

Abstract:

By its practitioner experience, the accountant can provide profits that the management like and which can be detected sometimes, and sometimes cannot be detected only in the collapse of the facility, it is earnings management practices , it is one of the latest practices to manipulate accounting practice by using flexible accounting without violating rules and accounting principles, when we highlight more we find that the stock exchange companies are the most of the refuge to such practices because it has to appear in the institution of a high profit abundant to be accepted in the stock market, from here we decided in this study to identify the earnings management practices, its methods and try to measure the extent to do it in the France stock exchange companies.

Keywords: Earnings management, discretionary accruals.

أولا: مقدمة الدراسة

1- تمهيد

قد يؤدي دافع تحقيق الأغراض الخاصة للإدارة إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي ، أو لزيادتها بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، ومع ذلك فهناك تباين فى الدوافع التى تحرك الادارة لتبني مثل هذا السلوك والذي يعرف بإدارة الأرباح أو المكاسب ، ويطلق مصطلح "إدارة الأرباح Earnings management " على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعيا وراء إحداث تحسين صوري (حقيقي)، إما في ربحيتها أو في مركزها المالي و ذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشاة إتباعها خلال عملية القياس المحاسبي من أجل الإفصاح في القوائم المالية ، مما يؤثر سلبا على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي و من ثم على مصداقية النسب المالية و بالتالي انعدام الشفافية و مصداقية المعلومة المحاسبية، ولعل أكثر المنشأت التي تلجأ لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية هي المنشأت المتعثرة.

2- مشكلة الدراسة و اسئلتها

ومن خلال ما سبق ذكره يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي :

" **ما مدى ممارسة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس لإدارة الأرباح ؟** "

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعيّة التاليّة:

- ماذا نقصد بإدارة الارباح ؟ و ما هي أساليبها؟
- كيف يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح؟
- ما مدى ممارسة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس لإدارة الأرباح ؟

3- أهمية و أهداف الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خطورة ممارسات التلاعب في القوائم المالية و تواطؤ مراجعي الحسابات مع إدارة الشركات ، كما تنبع اهميتها ايضا من أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية و التي تشتمل على المرونة المحاسبية و تعدد الطرق و البدائل المحاسبية و تعميم تطبيقها على المستوى الدولي دون الأخذ بعين الإعتبار الثغرات الموجودة بها و التي يمكن أن تفتح المجال للتلاعب المحاسبي بطريق إدارة الارباح ، لذلك صار لابد من إلقاء الضوء على حالة فرنسا كواحدة من الدول المتقدمة التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS منذ عام 2005م ،

و تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط الآتية:

- التعرف على مفهوم إدارة الأرباح .
- التعرف على اساليب و طرق ادارة الارباح.

- التعرف على النموذج المستخدم لكشف ممارسات إدارة الأرباح.
- قياس ممارسات ادارة الارباح في عينة من الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس خلال الفترة 2007-2009.

4- فرضيات الدراسة

يمكن طرح فرضية الدراسة كما يلي:

فرضية العدم (H_0): لا تمارس الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس ادارة الارباح.

الفرضية البديلة (H1): تمارس الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس ادارة الارباح.

5- منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مدى ممارسة الشركات الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس لإدارة الأرباح ، فإننا سوف نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي.

6- خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيمها إلى مبحثين أساسيين، بحيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لإدارة الأرباح، و ذلك بالتعرض للقراءة الأدبية لمفهوم إدارة الأرباح، أنواعها، طرقها و أساليبها، و كيفية قياسها و من ثم استعرضنا الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا من خلاله الدراسة التطبيقية، بحيث تضمن القراءة الأدبية لتطور النظام المحاسبي الفرنسي، و عملية قياس ممارسات إدارة الأرباح التي أجريت على عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة ببورصة باريس.

و في النهاية ثبتنا مجموعة من النتائج و التوصيات المرتبطة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول : الإطار النظري و الدراسات السابقة

1- القراءة الأدبية لمفهوم إدارة الأرباح

لقد قدمت العديد من التعريفات لإدارة الأرباح ، و نذكر منها مايلي :

تعريف " Shipper ، 1989 " الذي عرفها على أنها: " تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بغية تحقيق بعض المكاسب الخاصة"[1]،

وحسب" Healy & Wahlen، 1999" فإن :" إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل البيانات المالية إما بتضليل المساهمين بشان الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات باستخدام الأرقام المحاسبية"[2]،

و يرى كلا من" Watts & Zimmerman ، 1999" أن : "إدارة الأرباح تظهر عندما تمارس الإدارة عند إعدادها للأرقام المالية الاختيار دون قيود، و بعض هذه الاختيارات تكون تلبية لرغباتها الخاصة"[3]،

ويراها "Rosenfield ، 2000 " : "السلوك الذي تقوم به الإدارة، يؤثر على الدخل الذي تظهره البيانات المالية، و لا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، و قد يؤدي في الواقع إلى أضرار على المدى الطويل" ،

كما يرى كلا من" Scott & Ritman ،2005" أن:"لجوء الإدارة لإدارة الربح يكون استنادا للمبررات التالية: أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري، أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها "[4]،

و يعرفها "الداعور و عابد ، 2009 " على أنها:"اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات ، لتعديل التقارير المالية ، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير "[5].

واستنادا للتعريفات السابقة يمكننا الاستنتاج بان إدارة الأرباح هي ممارسات متعمدة تتبعها الادارة عند اعداد و عرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية و السلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على ارباح الشركة الشركة إما بالزيادة او بالنقصان.

2- أنواع إدارة الارباح

تصنف إدارة الأرباح إلى عدة أنواع تبعاً لشرعيتها، و إتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية ، ونية الإدارة من وراء ممارستها، و ذلك كمايلي:

أ- من حيث شرعيتها:

- إدارة الأرباح الشرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنظمة والقوانين.
- إدارة الأرباح الغير الشرعية: وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة. وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غشاً.

ب- من حيث اتجاهها:

- إدارة الأرباح الهابطة : وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل.
- إدارة الأرباح الصاعدة: وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.

ج- من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

- إدارة الأرباح الاقتصادية : وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل ، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.

– إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل ، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

د- من حيث نية الإدارة:

– إدارة الأرباح المعلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتها المستقبلية.

– إدارة الأرباح الإنتهازية : ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازيا [6].

3-طرق و أساليب إدارة الارباح

هناك ثلاث طرق لإدارة الأرباح وهي:

أ- إدارة الاستحقاقات:

يرى "كامل محمد عيسى ، 2008" أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التى لها تأثير جوهرى على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التى يمكن أن تؤثر على الأرباح فى اتجاه أو آخر ما يلى:

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم فى انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز ، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم فى انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الانتاجى وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الانتاجى وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.
- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدى الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح[7].
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل فى فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدى الى تدعيم الأرباح .

- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالى تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.
- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح[8].

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية (SEC) الى أنه فى العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة، يستنفد المديرون فى المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التى تؤدى الى استمرار الممارسات المخالفة . وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، لذا ينبغى على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أى إشارات تحذيرية تشير الى وجود إدارة الأرباح. ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية :

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- احتياطيات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية.
- احتياطيات التملك المشكوك فيها.
- الأرباح التى تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

ب-اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية:

عندما يصدر معيار محاسبي جديد فانه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ، و مع ذلك فانه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد ، و يتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر او الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

ج-التغييرات المحاسبية الاختيارية:

و تتضمن التحول من طريقة محاسبية الى طريقة محاسبية اخرى مثل التحول من طريقة الوارد أخيرا صادر أولا الى الوارد أولا صادر أولا[9].

4-قياس ممارسات إدارة الارباح باستخدام المستحقات الاختيارية

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق و ممارسات إدارة الارباح ، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية علهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات ، و اعتمدو في ذلك على مفهوم المستحقات، Accruals ، و تعبر المستحقات عن مجموع الإيرادات و المصاريف المسجلة في قائمة الدخل و التي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط [10] ، و يشير كلا من " Ronen & Yaari ، 2008 " إلى ان المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية و توقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات و الأحداث التي تقوم بها المنشاة خلال فترة معينة[11]،
وتتكون المستحقات الكلية، Total Accruals من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية و المستحقات الغير اختيارية، بحيث أن:

المستحقات الكلية = المستحقات الاختيارية + المستحقات الغير اختيارية

و يمكن التعبير عن هذه المعادلة كمايلي:

$$TA_{i,t}=NDA_{i,t}+DAC_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NDA_{i,t}$: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$DAC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t) [12].

ويتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين :

<u>الطريقة الأولى :</u> منهج قائمة التدفقات النقدية

و تمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين النتيجة الصافية و التدفقات النقدية التشغيلية للشركة و ذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t}=NI_{i,t}-CFO_{i,t}$$

بحيث:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة(i) في السنة (t).

$NI_{i,t}$: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة(t).

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

<u>الطريقة الثانية :</u> منهج الميزانية العامة

و يتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t}=\Delta CA_{i,t}-\Delta Cash_{i,t}-\Delta CL_{i,t}+\Delta DCL_{i,t}-DEP_{i,t}$$

بحيث:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

ΔCA i,t: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

ΔCash i,t: التغير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t).

ΔCL i,t: التغير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

ΔDCL i,t: التغير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t)، أو بعبارة أخرى الديون طويلة الأجل التي تصبح واجبة الاستحقاق في الأجل القصير (السلفات المصرفية).

DEP i,t: إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للشركة (i) في السنة (t)[13].

و تعرف المستحقات الاختيارية ، Discretionary Accruals على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها لغرض المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح، و تنشا نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات و الخيارات المحاسبية البديلة و المتاحة أمامها بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، مثل زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل، كحساب العملاء، الديون المشكوك في تحصيلها،حسابات المخزون، مؤونة انخفاض المخزون، حساب الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة مسبقا.... الخ.

كما تعرف المستحقات الغير إختيارية ، Non– Discretionary Accruals على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية، و التي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، إستراتيجيتها، اتفاقيات العمل، الأحداث على المستوى الكلي، و العوامل الاقتصادية الأخرى [14].

و يعد التلاعب من خلال المستحقات وسيلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للإدارة، فمن خلالها يمكن أن تحصل على عدة مزايا، و يعد من السهل التلاعب في المستحقات بدلا من تغيير الطرق و المعالجات المحاسبية، إضافة إلى أن تأثير قرارات الإدارة من خلال المستحقات اقل وضوحا، لان التغيير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من طرف مستخدمي البيانات المالية و مراجعي الحسابات مقارنة بتغيير الأساليب المحاسبية التي يمكن اكتشافها، إذن فالمستحقات تمثل مزايا دمج كل الآثار المترتبة عن التغييرات المحاسبية في طريقة واحدة، و نظرا لان إدارة الاستحقاق يمكن أن تمارس باستمرار فبإمكان الإدارة أن تحصل على المستوى المطلوب كل سنة، و لذلك فقد اكتشف الباحثون أن المستحقات الاختيارية هي الوسيلة التي من خلالها يمكن كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية [15] ، حيث أن المستحقات الاختيارية تساوي الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات الغير اختيارية، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$DAC_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

إذن فمن خلال حساب المستحقات الاختيارية يمكننا كشف ممارسات إدارة الارباح.

5- الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي موضوع إدارة الأرباح من عدة جوانب بالدراسة والتحليل ، ويشير الباحث ان هنا إلى وجود العشرات من الدراسات الهامة المتعلقة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

أ- دراسة " Dechow et al. ، 1995 ":

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم النماذج المستخدمة في قياس الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن إدارة الأرباح، ولمعرفة مدى قدرة هذه النماذج في كشف إدارة الأرباح وتحديد النموذج الأكثر قدرة، وقد شمل التقويم النماذج التالية:

- نموذج " Healy، 1985 "
- نموذج " De Angelo، 1986 "
- نموذج " Jones، 1991"
- النموذج القطاعي " Industry Model ، 1991 "
- نموذج دجونز المعدل " Modified Jones Model ، 1995"

وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 3032 شركة ، وتوصلت الدراسة الي أن جميع النماذج التي خضعت للتقويم لديها القدرة على الكشف عن إدارة الأرباح بنسب مختلفة ، ويعتبر نموذج نموذج دجونز المعدل " Modified Jones Model ، 1995" هو الأكثر قدرة من بين تلك النماذج على الكشف عن إدارة الأرباح.

ب-دراسة " Kim et al.، 2003 ":

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير حجم الشركة على إدارة الأرباح ، وقد أجريت الدراسة في الفترة من 1983 م إلى 2000 م، وتوصلت إلى أن الشركات صغيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح بغرض تجنب التقرير عن الخسائر أكثر من الشركات المتوسطة والكبيرة ، ومن ناحية أخرى فإن الشركات المتوسطة والكبيرة تمارس إدارة أرباح تعسفية أكثر لتجنب التقرير عن انخفاض الأرباح.

ج-دراسة " Spyros ، 2004 ":

من خلال استبيان وزع على الممارسين من مراجعين ومحاسبين حاولت هذه الدراسة الإجابة عن لماذا؟ وكيف؟ والى أي مدى؟ وفي أي اتجاه؟ تمارس إدارة الأرباح في اليونان، وأشارت النتائج إلى الممارسة المتكررة من قبل الشركات اليونانية لإدارة الأرباح حيث أن الشركات الكبيرة تضخم الأرباح بدافع الحصول على التمويل الخارجي، أما الشركات الصغيرة فتخفض الأرباح وذلك من أجل التقليل من الضرائب التي تفرض على الدخل.

د- دراسة " Norman and Kamran ، 2004 ":

ركزت هذه الدراسة على اختبار الاستحقاقات التقديرية في الشركات الماليزية التي لديها أزمات مالية ، والتي دخلت في مفاوضات جدولة الديون لإنتهاكها لعقود الديون لتحديد ما إذا كان مدراء تلك الشركات يتبنون زيادة استحقاقات الدخل خلال فترة جدولة الديون ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 153 شركة للفترة من 1994م إلى 2000 م، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل يفيد بأن الشركات التي تعاني من أزمات مالية تمارس إدارة أرباح هابطة، وكذلك أوضحت الدراسة أن حجم الاستحقاقات التقديرية ذو دلالة إحصائية سالبة خلال فترة مفاوضات جدولة الديون مع المقرضين ، وأن هذه الاستحقاقات أكثر بشكل سالب من عينة أخرى للشركات التي لم تدخل في مفاوضات جدولة الديون.

هـ- دراسة " السهلي ، 2006":

تناولت هذه الدراسة ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية مع التعرف على بعض الدوافع لدى الشركات لممارسة إدارة الأرباح .ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

-تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري في التقارير المالية السنوية.

-تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب عند انخفاض الأرباح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً.

-تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال.

-تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب عند ارتفاع نسبة المديونية.

وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 40 شركة تمثل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الاسمنت وقطاع الخدمات وذلك بنسبة 53 % من عدد الشركات المقيدة في السوق المالية للأسهم خلال الفترة من 2001 م إلى 2004 م ، وقد تم استخدام في تقدير الاستحقاق الاختياري للكشف عن إدارة الأرباح نموذج الصناعة Industry Model وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الشركات السعودية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة موجبة وسالبة حيث بلغت النسبة 5,3 % لعام 2002م و 7,4 % لعام 2003 م و 2,3 % لعام 2004 م.

- تعد شركات القطاع الزراعي اكبر القطاعات ممارسة للاستحقاق الاختياري حيث بلغت نسبة الممارسة 33% .

-تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الموجب عندما يكون الربح منخفضاً وعند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً.

-تمارس الشركات السعودية الاستحقاق السالب عندما ترتفع الأرباح بشكل ملحوظ عن الفترة السابقة.

- تعد رغبة الإدارة في زيادة رأس المال دافعاً لدى الشركات السعودية لممارسة الاستحقاق الاختياري بشكل إيجابي في السنوات التي تتم فيها الزيادة.

-لا تعد نسبة المديونية دافعاً لدى الشركات السعودية لممارسة الاستحقاق الاختياري سواء عند انخفاض أو ارتفاع نسبة المديونية ، ويفسر الباحث هذه النتيجة بعدم لجوء الشركات السعودية إلى الاقتراض لتمويل مشاريعها حيث تمول هذه الاحتياجات عن طريق زيادة رأس المال.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

إن الدراسة الحالية يمكن اعتبارها شبيهة بدراسات أجريت من قبل ، إلا أن ما ما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت قياس إدارة الأرباح هو تطبيقها لنموذج كشف ممارسات إدارة الأرباح على عينة من الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس ، على اعتبار أن فرنسا هي واحدة من الدول المتقدمة التي يشاد بها في الحوكمة الجيدة و فعالية الرقابة المحكمة ، و كذا اعتماد الشفافية و المصداقية في التقرير المالي ، ما اثار فضول الباحث في محاولة كشف مدى ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية لمثل هذه الأشكال من التلاعب المحاسبي الذي يصعب كشفه أحيانا من طرف عدة جهات رقابية داخل و خارج الشركة ، لا سيما و تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005 م .

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

1-قراءة في تطور النظام المحاسبي الفرنسي و تبني المعايير المحاسبية الدولية

يمكن تلخيص مراحل تطور النظام المحاسبي الفرنسي بالتمييز بين الفترات التالية:

أ- الفترة 1940م- 1944م :

في ظل حكومة فيكي Vicky صدر اول مخطط محاسبي فرنسي مستوحى من الاطار المحاسبي الالماني ، سمي بمخطط " Goering " ، تم اعداده عام 1942م ، و لكن تطبيقه اقتصر على بعض شركات قطاع الطيران.

ب-الفترة 1945م-1957م :

كانت بداية الجمهورية الفرنسية الخامسة ، تميزت هذه المرحلة باعادة هيكلة الجمهورية الفرنسية، و نشأة المجلس الوطني للمحاسبة CNC، و الذي يلعب دورا في إبداء آراءه و توجيهاته المتعلقة بمهنة المحاسبة في فرنسا بحيث لا تكتسي هذه الآراء طابعا قانونيا ،كما تميزت هذه المرحلة بوضع المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG عام 1947م ، بحيث تضمن 10 مجموعات (حسابات الميزانية 1،2،3،4،5)،(حسابات النتائج 6،7،8)،(حسابات خاصة بالمحاسبة التحليلية ، 9) ،(حسابات خاصة بالإحصاء ، 0) ، تم تطبيق هذا المخطط في المؤسسات العمومية الصناعية التجارية و المؤسسات التابعة للقطاع الخاص و التي تستفيد من ضمانات من طرف الدولة. و في عام 1957م ، تمت مراجعة المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG1957 ليتطور من جديد ، بحيث تضمن عدة تعديلات معمقة تمثلت في مايلي:

- اصبح اجباري التطبيق بالنسبة لكل الشركات ذات القطاع الخاص ماعدا شركات القطاع الزراعي،

- تميز النظام المحاسبي السائد بقوة العلاقة مابين المحاسبة و الجباية، تغليب المظهر القانوني على الحقيقة الاقتصادية ، واعتماد مبدئي التكلفة التاريخية و مبدأ الحيطة و الحذر،

و يجدر بالذكر ان المخطط المحاسبي الوطني PCN الصادر في الجزائر عام 1975م قد تم اقتباسه من هذا المخطط.

ج- الفترة 1958م-1973م:

تميزت هذه المرحلة بصدور مرسوم في 28-12-1959 م ، نص على ضرورة تعميم تطبيق المخطط المحاسبي ووضعه في خدمة مصالح الدولة الجبائية، و في 28-10-1965م صدر مرسوم فرض اعداد و تقديم الربح الجبائي او النتيجة الجبائية ، بحيث تمت الاشارة اليه ضمن المخطط المحاسبي ليكون هذا الاخير في خدمة الجباية عند الحاجة لذلك.

د- الفترة 1974م-1983م:

تميزت هذه المرحلة بصدور التوجيهة رقم 4 المتعلقة بمحتوى و عرض الحسابات السنوية ، تطوير قانون الشركات التجارية الفرنسي و كذا القانون التجاري، و تلتها التوجيهة رقم 7 المتعلقة بعرض الحسابات المجمعة، واعداد المخطط المحاسبي العام الفرنسي لعام 1982م ، و ذلك بعد مراجعة طالب بها رئيس جمهورية فرنسا انذاك (Valery Giscard D'esting) و تميز المخطط الجديد بإدخال عناصر جديدة كالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، مفاهيم و فروض محاسبية ، ادخال عنصر استقلالية المحاسبة عن الجباية، تبني مفهوم الصورة العادلة، تطور الملاحق المحاسبية، و الانتقال من اعداد الميزانية بالذمة الى اعداد الميزانية الوظيفية.

هـ-الفترة 1984م-1998م:

تميزت هذه المرحلة بإنشاء الاسواق المالية Matif عام 1983م و Monep عام 1986م ، واعداد المخطط المحاسبي العام الفرنسي لعام 1986م الذي يحتوي على تعاليم التوجيهة رقم 7 ، و قد تضمن فصلا خاصا بمنهجية اعداد الحسابات المجمعة. كما تميزت هذه المرحلة بالاتجاه نحو التوحيد المحاسبي، و نشأة لجنة التنظيمات المحاسبية CRC عام 1998م ، هذه اللجنة التي تلعب دورا اساسيا في تحويل الاراء الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة الى مراسيم و قوانين رسمية.

و- الفترة مابعد 1999م:

تميزت بصدور مخطط محاسبي جديد عام 1999م و لكن اقتصر مجال تطبيقه على الحسابات الفردية للشركات الصناعية و التجارية، و ابتداء من عام 2001م تأثرت القواعد المحاسبية الفرنسية بالمعايير المحاسبية الدولية ، و هذا ما ادى الى تغيير جذري شمل مخرجات النظام المحاسبي ، سيطرة الأسواق المالية ، وفي 19-07-2002م صدر قانون يفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و

معايير التقرير المالي ابتداءا من 2005م على كل الحسابات المجمعة للشركات التي تلجا علنيا للادخار APE.

و ابتداءا من عام 2009م نشأت سلطة المعايير المحاسبية ANC و التي تضم كلا من المجلس الوطني للمحاسبة CNC و لجنة التنظيمات المحاسبية CRC ، إلا أن فرنسا اختارت ان تمنع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي في الحسابات الاجتماعية، و القانون المحاسبي الوحيد الذي تخضع له هذه الحسابات هو القرار الوزاري رقم 99-03 و الذي الغى تطبيق المخطط المحاسبي لعام 1982م و اصدر مخطط محاسبي جديد عام 1999م، هذا المخطط لا يعالج اي نصوص متعلقة بالتجميع أو المحاسبة التحليلية التي كانت واردة ضمن المخطط المحاسبي السابق، و يتميز بترميز خاص بثلاث ارقام متبوعة بمطة و بترقيم جديد، و ذلك كما يوضحه المثال الآتي:

XXX-XX

121-1

الفقرة – المجموعة الفصل العنوان

أما فيما يتعلق بالحسابات المجمعة الخاصة بالشركات الغير مدرجة بالبورصة فقد خصص لها القرار الوزاري رقم 99-02 ، مما يؤكد لنا ان النظام المحاسبي الفرنسي الجديد قد فصل بين الحسابات الاجتماعية و الحسابات المجمعة و ذلك ليسمح بتطويرها في نطاقين مختلفين،

وخلاصة القول يمكننا الاستنتاج أن القانون المحاسبي الفرنسي الحالي مضطر للتعايش مع ثلاث مراجع رئيسية:

- القرار الوزاري رقم 99-03 المتضمن المخطط المحاسبي الفرنسي الجديد و المخصص للحسابات الاجتماعية،
- القرار الوزاري رقم 99-02 المخصص للحسابات المجمعة للشركات الغير مدرجة بالبورصة،
- المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS الاجبارية للتطبيق على الحسابات المجمعة للشركات المدرجة بالبورصة،

و يجدر بنا ان نذكر بأن النظام المحاسبي الجزائري كان و لازال يتبع التغييرات الحاصلة في النظام المحاسبي الفرنسي ، بحيث و ابتداءا من عام 2005م بدأ النظام المحاسبي الجزائري بالسير أيضا نحو ضرورة تغيير الوجهة الفرنكوفونية السابقة في ظل نظام الـ PCN عام 1975م نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية و معايير التقرير المالي IAS/IFRS المستوحاة من الوجهة الانجلوسكسونية التي تخدم بالدرجة الاولى مصالح المستثمر[16].

2- قياس ممارسات ادارة الارباح في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس

أ-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة فرنسا - مؤشر SBF250- خلال الفترة 2007-2009 بافتراض أنها تنتمي لنفس القطاع ، أما عينة الدراسة فتشتمل على 60 شركة مساهمة فرنسية أي مايعادل نسبة 50% من مجتمع الدراسة ككل ، والتي تحقق الشروط التالية:

- تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية،
- أن لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة،
- أن يتم استثناء شركات التأمين و المؤسسات المالية من عينة الدراسة نظرا لاختلاف النظام المحاسبي المتبع فيها،

ب-الطريقة و الإجراءات:

من أجل اختبار فرضية ممارسة أو عدم ممارسة الشركات المساهمة الفرنسية لإدارة الأرباح ، قمنا بتطبيق نموذج جونز المعدل، و ذلك بإتباع الخطوات التالية:

<u>الخطوة الأولى :</u> حساب المستحقات الكلية

وذلك بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة 2009،2008،2007 كل على حدا (أنظر الملحق) ، كمايلي:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \quad \text{..... (1)}$$

بحيث تمثل كلا من:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t،

$NI_{i,t}$: صافي الدخل للشركة i في السنة t،

$CFO_{i,t}$: التدفق النقدي التشغيلي للشركة i في السنة t ،

فكانت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم(1): متوسط المستحقات الكلية لعينة الدراسة

	متوسط صافي الدخل	متوسط التدفقات النقدية التشغيلية	متوسط المستحقات الكلية
2007	437, 925,116.67	972, 145,450.00	-534, 220,333.33
2008	192, 978,816.67	752, 932,466.67	-559, 953,650.00
2009	68, 922,916.67	880, 745,900.00	-798, 514,376.90

المصدر: من إعداد الباحثين

الخطوة الثانية: حساب المستحقات غير الاختيارية

لحساب المستحقات غير الاختيارية قمنا بتقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا ، وذلك وفقا لنموذج جونز المعدل كمايلي:

$$TAC_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + e_{i,t} \ldots\ldots (2)$$

بحيث تمثل كلا من:

$TACi,t/Ai,t-1$: المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t ،

$Ai,t-1$: مجموع الأصول للشركة i في السنة $t-1$ ،

$\Delta REVi,t$: التغير في إيرادات للشركة i بين السنتين t و $t-1$ ،

$\Delta RECi,t$: التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركةi بين السنتين t و $t-1$ ،

$PPEi,t$: الحجم الإجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة i في السنة t،

ei,t: الخطأ العشوائي،

فحصلنا على 60 معادلة انحدار متعدد لكلا من السنوات الثلاث كل سنة على حدا (أنظر الملحق رقم)، وكانت معالم النموذج المقدرة كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(2):معالم نموذج جونز المعدل المقدرة خلال الفترة 2007– 2009 .

معالم نموذج جونز المعدل المقدرة	α_1	α_2	α_3
2007	1770875.000	0.073-	0.035-
2008	892367.100	0.093	0.025-
2009	767725.800	0.026-	0.050-

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

وباستخدام معالم نموذج الانحدار السنوية (α3،α2،α1) و المقدرة في المرحلة السابقة، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا ، من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \hat{a}_1 (1 / A_{i,t-1}) + \hat{a}_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \hat{a}_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) \ldots\ldots\ldots (3)$$

بحيث تمثل:

$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$: المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t،

الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية

تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية خلال فترة معينة كما يلي:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{it-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

بحيث:

$DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$: المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t،

فكانت النتائج كما يلخصه الجدول الآتي:

الجدول رقم(3):الإحصاء الوصفي لمتوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2007- 2009

المدى	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	الانحراف المعياري المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول	متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول DACi,t /Ai,t-1	متوسط المستحقات الغير الاختيارية إلى إجمالي الأصول NDACi,t /Ai,t-1	متوسط المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول TACi,t /Ai,t-1	
0,2854	-0,1361	0,1493	0 ,003	-0.0193	-0.0181	-0.0374	2007
0,5709	-0,4585	0,1123	0,006	-0.0469	-0.0059	-0.0528	2008
0,2264	-0,1863	0,0401	0,002	-0.0507	- 0.0185	-0.0692	2009

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول قد ظهر بإشارة **سالبة** خلال فترة الدراسة، و نفسر ذلك بممارسة غالبية الشركات المساهمة الفرنسية لإدارة الأرباح باتجاه

تخفيض الربح، كما نلاحظ أن أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية كانت سنة 2007 بقيمة 0,1493، و أدناها كان سنة 2008 بقيمة 0,4585-.

الخطوة الرابعة: تقرير مدى ممارسة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة باريس لإدارة الأرباح خلال الفترة 2007- 2009

بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة ، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال سنوات فترة الدراسة ومتوسط هذه القيمة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغير وهمي (0). و الجدول الآتي يبين النتائج المحصل عليها:

الجدول رقم(4):نسبة الشركات الممارسة و الغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة

السنة	الشركات الممارسة		الشركات الغير ممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2007	25	%42	35	%58	60	%100
2008	60	%100	0	%0	60	%100
2009	60	%100	0	%0	60	%100

المصدر: من إعداد الباحثين.

و يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تباين بين شركات العينة من حيث ممارسة إدارة الأرباح، بحيث ظهرت أعلى نسبة للشركات الممارسة لإدارة الأرباح سنتي 2008 و 2009، بتكرار قدره 60 شركة و بنسبة 100□، و في المقابل كان أقل تكرار للشركات الممارسة سنة 2007 قدره 25 شركة بنسبة 42□ ،

الخطوة الخامسة: اختبار فرضية الدراسة

لاختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007-2009 ، تم إجراء اختبار ثنائي الحد (Binomial Test) لمعرفة مدى معنوية الممارسة، فكانت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم(5): نتائج اختبار ثنائي الحد(Binomial Test) للفرضية الأولى

	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية(Sig)
المجموعة الأولى	الشركات الممارسة	145	% 81	0,000
المجموعة الثانية	الشركات الغير ممارسة	35	%19	0,000

المصدر: مخرجات نظام SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات المساهمة العامة الفرنسية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته 81% وذلك بعدد مشاهدات بلغ 145 مشاهدة من أصل مئة و ثمانين 180 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 35 %بعدد مشاهدات بلغ 80 مشاهدة من أصل مئة و ثمانين 180 مشاهدة، وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة للمعنوية 0,000 أقل من0,05 ، و تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أكثر من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ، والقيمة المعنوية(Sig) تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية بإدارة الأرباح خلال الفترة 2007-2009.

نتائج و توصيات الدراسة

في ضوء التحليلات النظرية و العملية لهذه الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تعتبر ادارة الارباح شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين ، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات و التلاعب بها لتقديم انطباع مظلل عن عائد الشركة و مخاطرها ، و يستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب ابرزها : التضخيم و التقليص المتعمد للأرباح ، تخفيف تقلبات الدخل ، التخلص من كل الخسائر في السنة الرديئة ،
- تعتبر فرنسا من بين الدول المتقدمة التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005 م ، و قد أثبت التحليل الوصفي لممارسات ادارة الارباح ان الشركات المساهمة الفرنسية قد مارست ادارة الارباح في ظل الازمة المالية الراهنة سعيا منها لتضخيم مؤشرات الربحية لديها ، إلا أن اختبار الفترة مابين 2007-2009 لم يظهر أية مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس بإدارة ربحيتها .
- لقد فتحت المعايير المحاسبية الدولية من خلال المرونة المحاسبية المتوفرة بها بابا واسعا لممارسة ادارة الارباح اعتمادا على التقديرات و إدارة الاستحقاقات ، لذلك فمن غير الممكن القضاء على مثل

هذه الممارسات المرتبطة بالدافع الانتهازي للإدارة بل لابد من تحديد خط دفاعي تحكمه آليات رقابية فعالة ، و طرق و أساليب حديثة للحد من هذه الممارسات إلى أدنى مستوى ممكن، و من بينها تفعيل نظم الحوكمة و اخلاقيات الأعمال في منشآت الأعمال.

وعلى ضوء النتائج السابقة ، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة توعية مختلف الجهات الرقابية داخل و خارج الشركات بخطر إدارة الأرباح.
- ضرورة الاستفادة من نظام حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل تحكمه مجموعة من الركائز و الآليات الرقابية التي يمكن من خلالها تقليل ممارسات إدارة الأرباح.
- ضرورة احترام قواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة و التدقيق للحد من مثل هذه الممارسات.
- كانت ممارسات إدارة الأرباح و ستظل محط أنظار الخبراء المحاسبين لاسيما و إن تطورت مع مرور الزمن ، فرغم جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية ، و جهود القوانين واللوائح و التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة ، لا يمكن توقيف هذه الممارسات نهائيا ، إلا أنه ما يمكن فعله تجاهها هو بذل الجهود للحد منها إلى أدنى المستويات.

و في الأخير تبقى الإشارة إلى أن قياس ممارسات إدارة الأرباح يحتاج إلى استعراض مجموعة من التجارب الرائدة على الصعيد الدولي، و نأمل من البحوث المقبلة أن تتعمق في موضوع دراستنا و تحاول البحث عن حلول للحد من تلك الممارسات...!

المراجع

(1) Joshua Ronen & Varda Yaari : **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Springer edition, New York, USA, 2008, P:26.

(2) سمير كامل محمد عيسى: **أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2، المجلد:45، الإسكندرية، مصر، جويلية 2008، ص:13.

(3) Joshua Ronen & Varda Yaari : Earning management, emerging insights in theory, practice & research, Op Cit , P:26.

(4) سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق ، ص:13.

(5) جبر ابراهيم الداعور، محمد نواف عابد: **أثر السياسات المحاسبية لادارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للاوراق المالية: دراسة تطبيقية** ، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) ، المجلد رقم :17، العدد الأول، غزة ، فلسطين، جانفي 2009، ص: 823.

(6) نفس المرجع، ص:250.

(7) فواز سفير القثامي ، توفيق بن عبد المحسن الخيال: **إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية ، العدد :01 ، المجلد رقم: 47 ، الاسكندرية ، مصر ، جويلية 2010، ص:249.

(8) سمير كامل محمد عيسي: **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الاسكندرية العدد رقم : 02 ، المجلد رقم: 45 ، الاسكندرية ، مصر، جويلية 2008، ص:16.

(9) نفس المرجع ، ص: 18.

(10) Ines Fakhfakh Ben Amar : **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, thèse présentée et soutenue en vue de l'obtention du doctorat en sciences de gestion, université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2009, P : 66.

(11) Ronen & Yaari: **Earnings management, emerging insights in theory, practice and research**, Op cit, P: 371.

(12) Op cit, P: 372.

(13) Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan: **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research, Vol: 26, N°:4, 2009, P: 633.

(14) Ronen & Yaari: **Earnings management, emerging insights in theory, practice and research**, Op cit, P: 371.

(15) Ines Fakhfakh Ben Amar : **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, Op cit, P : 66.

(16) Bernard Colasse & Peter Standisi : De la reforme dispositif française de normalisation comptable, Volume:02, Tome: 04, 1998, P:08.